جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصاديـة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : ماليـة و بنوك

من إعداد الطالبة : إيمان بوزيـدي

بعنوان :

أثر مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2015 – تقرت

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : يوم الأحد 22 ماي 2016

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ/ الدكتور ضوء نصر (استاذ محاضر – جتامعة قا مدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/ الدكتور بوزيد السايح (استاذ محاضر – جتامعة قا مدي مرباح ورقلة) مناقشا

أ/ الدكتور عزاوي عمر (استاذ محاضر – جتامعة قا مدي مرباح ورقلة) مشرفا

السنة الجامعية : 2016/2015

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى...

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، أبي العزيز أسأل الله أن يرحمه ويغفر له .

إلى...

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها أمي العزيزة أسأل الله أن يحفظها لنا.

إلى...

سندي وقوتي أخي الغالي " فريد "

إلى...

من كانوا ملاذي وملجئي

إلى كل من علموني علم الحياة إلى إخوتي وأخواتي من الكبير إلى الصغير.

إلى...

جميع أصدقائي كل باسمه.

إلى...

إلى كل من كان لهم الفضل في إتمام هذه المذكرة. إلى من فرحتهم فرحتي وحزنهم دمعتي.

إلى ...

كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي. من دون أن أنسى زملاء الدفعة سنة ثانية ماستر مالية وبنوك .

إيمان

شكر وعرفان

إن أول الشكر لمن له الشكر الله غز وﷻ الذي وفقنا في إنهاء عملنا

وصلى اللهم على السراج المنير، معلم الإنسانية الهادي البشير سيدنا وحبيبنا مُحَمَّد ﷺ.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وا متنان لأستاذي القدير *عزاوي عمر*

الذي أنار لي الطريق وزودني بجملة من النصائح القيمة

و الذي لم يبخل عليا بإرشاداته وتوجيهاته، وأرائه السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

كما يفوتني أن أتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات فلهم جزيل الشكرّ ، وخالص ا عتراف بالجميل.

وأوجه شكري أيضا إلى كافة عمال وكالة تسيير القرض المصغر – تقرت –

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام الذي نهلنا من منابعهم العلمية طوال هذه الفترة بكلية العلوم ا قتصادية والتجارية وعلوم التسيير

و خاصة أساتذة قسم العلوم ا قتصادية .

و أنسى أن أتوجه بالشكر لأصدقائي الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة.

" عسى الله أن يوفقنا لما فيه خير لنا "

إيمان

الملخص :

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة أثر مؤسسات التمويل المالي على تمويل المشاريع الاستثمارية ، حيث تناولنا في الجانب النظري كل المفاهيم المتعلقة بالبرامج المالية (cnac ; ansej ;angem) والمشاريع الاستثمارية و لمعرفة أثر هذه البرامج قمنا بإسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي ، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – خلية دائرة تقرت– ، و لمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات تم الاعتماد على أسلوب الوصفي ودراسة حالة لتمكننا من الإحاطة بكل جوانب الدراسة .

وقد لخصت الدراسة إلى أن القرض المصغر يعتبر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة ، حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم ، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم التي تمكنهم من الحصول على مداخيل ، وتبني مشاريعهم وأفكارهم المهنية وتجسيدها على أرض الواقع هذا مما يساهم في خلق مناصب شغل ، والتنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية :

مؤسسات التمويل المالي ، تمويل المصغر، قرض المصغر . مشاريع استثمارية .

Résumé :

Notre recherche a pour but d' étudier l' impact des établissements de financement sur les projets d'investissement . nous avons ,sur le plan théorique, abordé toutes les notions relatives aux programmes financiers (cnac ,ansej ,angem) et les projets d'investissement . pour d'impact de ces programmes , nous avons essayé d'appliquer l'aspect théorique sur l'aspect pratique et ce, par une étude effectuée sur terrain au niveau de l'agence nationale de gestion du micro crédit cellule de la de touggourt .dans le but de traiter cette problématique et de tester les différentes hypothèses, nous avons choisi le style descriptif et l'étude d'un cas pour pouvoir connaitre tous les détails de cette étude .

Laquelle étude a abouti à ce que le micro crédit est un moyen pour lutter contre la fragilité , il permet aux gens nécessiteux d'améliorer les conditions et circonstances de leur vie et ce , par la création de leurs nouvelles activités qui leur permettraient d'avoir des revenus et de réaliser et concrétiser leurs projet et idées professionnelles ceci contribue à créer des postes de travail, de lancer le développement économique du pays .

Mots clés :

Etablissements de financement, micro financement , micro crédit , les projets d'investissement.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2– 1)	تطور الناتج الوطني الخام حسب الطابع القانوني (2001– 2005)	13
(2–2)	تطور مناصب الشغل المصرح بها	15
(2–3)	أنماط التمويل في إطار التمويل في إطار القرض المصغر	27
(2–4)	أنماط التمويل في إطار التمويل في إطار القرض المصغر حسب أخر التعديلات	27
(2–5)	تخفيض معدلات الفائدة حسب موقع و نوع النشاط	28
(2– 6)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	29
(2–7)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	30
(2–8)	حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاع النشاط و جنس المستفيد(2007– 2015)	33
(2– 9)	عدد الملفات المودعة من (2007– 2015)	35
(2–10)	توزيع الملفات الممولة من طرف البنوك سنة2015	36

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الوطني الخام .	14
(1-2)	يوضح تطور منا ب الشغل المصرح بها .	15
(1-3)	يوضح حصيلة السلف الممنوحة حسب قطاع النشاط .	34
(1-4)	يوضح حصيلة السلف الممنوحة حسب جنس المستفيد .	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الفاتورة النهائية للسيارة	30
الملحق رقم (2)	الموافقة البنكية للمشروع	31
الملحق رقم (3)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص 1	32
الملحق رقم (4)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص2	32
الملحق رقم (5)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص3	32
الملحق رقم (6)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص4	32
الملحق رقم (7)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص5	32
الملحق رقم (8)	دفتر الشروط المسلم من طرف الوكالة ص6	32
الملحق رقم (9)	سند لأمر بدفع (29 بالمئة) المسلمة من طرف الوكالة ص1	32
الملحق رقم (10)	سند لأمر بدفع (29 بالمئة) المسلمة من طرف الوكالة ص2	33
الملحق رقم (11)	شيك البنكي بنسبة 70بالمئة	33

قائمة الدلائل والاختصارات

الرمز / الاختصار	الدلالة
cnac	Caisse nationale d’assurance chômage
ansej	Agence nationale de soutien emploi de jeunes
angem	Agence nationale de gestion

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر.....	IV
الملخص	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الرموز والاختصارات	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	**01**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –.....	**03**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –.....	**16**
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي للدراسة	**23**
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	**25**
المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها	**30**
الخاتمة	**38**
قائمة المراجع	**41**
الملاحق	**44**
الفهرس	**56**

المقدمة العامة

توطئة

تعتبر المشاريع الاستثمارية أحد العناصر التي تساهم في تحريك عجلة النمو ، وهي الطريقة الناجعة لإنشاء ، و مضاعفة الثروات ومنه تحسين الأوضاع سواء على المستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات ، وحتى على المستوى الوطني ، وهي أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي .

و إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة ،و ذلك من خلال استحداث آليات خاصة مكلفة بتقديم المرافقة المالية "**التمويل المصغر**" الذي يشكل أداة مكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ، والذي من خلاله تنمية المهن الحرة ، ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة . وبالتالي توفير مناصب الشغل ، ومنح الخدمات المالية التي تحتاج لها المشروعات من أجل تطوير نشاطاتها الاقتصادية عندما لا يقوم بذلك القطاع البنكي الكلاسيكي .وفي هذا المسعى تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" ansej" التي تهدف إلى امتصاص البطالة لدعم شرائح واسعة من الشباب البطال ،والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " angem" التي تهدف إلى إنشاء مشاريع تنموية في مختلف القطاعات خاصة القطاع الفلاحي والحرفي ، وأخيرا الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة " cnac" الذي يهدف لتمويل المشاريع للذين تتوفر فيهم مؤهلات مهنية معينة .

إشكالية الدراسة :

وانطلاقا من الوضعية السالفة الذكر، فإن إشكالية الدراسة تتركز على التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى ساهمت مؤسسات التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الاستثمارية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية منها :

- ماهو مفهوم المؤسسات التمويل المالي في الجزائر ؟
- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية ؟ وما هي أهدافها ؟
- ما أثر مؤسسات تمويل المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

صياغة الفرضيات :

وللإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المحددة توجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- تتمثل المؤسسات تمويل المالي فيمايلي :الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (cnac) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ensej) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (angem).
- المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية والمالية ، وتهدف إلى امتصاص شريحة كبيرة من البطالين من خلال توفير مناصب شغل جراءها .
- يتمثل أثرها في البرامج التشغيل الممولة من قبل الدولة وكذا البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية و ذلك من خلال تقديم قروض بدون فائدة أو بمعدل فائدة متدني بالإضافة إلى ذلك توفير مناصب الشغل .

مبررات اختيار الموضوع:

- لتطابقه مع تخصصي في مجال البنوك ، و المؤسسات المالية إضافة إلى ذلك الرغبة الشخصية .
- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات الخا□ة بالبرامج الممولة من طرف الدولة (angem ; ansej ; cnac) والتعرف على المشروعات التي تمول من قبل هذه البرامج .

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة لظاهرة البطالة وتدني مستوى الاقتصادي من جهة، وكذا كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية من قبل المؤسسات المالية المدعمة من طرف الدولة من جهة أخرى وبصفة عامة تظهر أهمية البحث من خلال العنا□ر التالية:

- الأهمية التي يكتسبها الموضوع مما يستدعي الاهتمام بتمويل المشاريع الاستثمارية لتحسين مستوى المعيشة .
- أهمية البحث من خلال إظهار دور، و أهمية المؤسسات التمويل المالي التي تضمن للمشروع الاستمرارية والنجاح.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث الو□ول إلى النقاط التالية:

- التعرف على المؤسسات تمويل المالي في الجزائر.
- إبراز أهمية المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل البرامج التالية : cnac ,ansej ,angem.
- إبراز دور المؤسسات تمويل المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية .

حدود الدراسة :

- **حدود المكانية :**

لقد تمت هذه الدراسة بخلية القرض المصغر الكائن مقرها بحي 630 في مدينة تقرت .

- **حدود الزمنية :**

كانت هذه الدراسة من خلال الاطلاع على وثائق المؤسسة المتعلقة بكيفية تمويل المشاريع الاستثمارية الممنوحة من طرف الخلية خلال سنة 2015 .

ت–المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

للإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ، والتمكن منه سوف نستخدم المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية ، وعليه فإن المنهج المستخدم سيكون منهجا و□في لأنه يمكننا من توضيح جوانب الدراسة النظرية والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي ، والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات التمويل المالي، المشاريع الاستثمارية و الدراسات السابقة بالنسبة للفصل الأول .

كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة في الفصل الثاني لأنه يوافق طبيعة الدراسة والذي يتضمن إسقاط ميداني على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(angem) مستخدمين في ذلك مزيجا من الأدوات الملاحظة و المقابلات .

ث–محتوى الدراسة :

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة ، اعتمدنا تقسيم البحث إلى فصلين كالتالي :

الفصل الأول وهو تحت عنوان "**مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية** " حيث تم تقسيمه إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : كان بعنوان **عموميات حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية** والذي تناول مفاهيم حول المؤسسات التمويل المالي، المشاريع الاستثمارية وأثر المؤسسات التمويل المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل مختصر .

أما المبحث الثاني : و الذي يحمل عنوان **الدراسات السابقة** تم تطرق فيه إلى دراسات سابقة في مجال بحثنا

وفي الفصل الثاني فهو بعنوان "**أثر مؤسسات التمويل المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** " ولقد خصصنا لدراسة حالة قسما إلى مبحثين هما:

المبحث الأول : تم فيه تحديد منهجية وأدوات الدراسة و المبحث الثاني : فقد خصصنا لعرض النتائج واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج . ثم بعد ذلك تم عرض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات وأفاق الدراسة في الخاتمة .

الفصل الأول مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي و المشاريع الاستثمارية

تمهيد :

نظرا لتنوع الاحتياجات للمشروعات الاستثمارية ، وقصور الموارد الذاتية على إشباع تلك الاحتياجات ، فتعتبر القروض المصرفية من المصادر المثلى في تمويل تلك المشروعات الاستثمارية .كما تساهم برامج تمويل المالي اليوم في تمويل تلك المشاريع الاستثمارية من خلال منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل .بعد أن كانت حكرا على البنوك التجارية ، ولأن هذه المؤسسات جاءت من أجل تقديم الدعم الأساسي للمواطن والمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال منحه الفرصة ودعمه ليتمكن من خلق مشاريع استثمارية .مع العلم أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل ،وأشمل باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والمالية ،كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تواجهها الفرد والمؤسسة وبناء على هذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي ، المشاريع الاستثمارية ، و أثر المؤسسات التمويل المالي على تمويل المشروعات الاستثمارية ،و الدراسات السابقة التي تحول إشكالياتها حول هذا الموضوع .

فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع .

المبحث الأول : عموميات حول مؤسسات التمويل المالي والمشاريع الاستثمارية .

إن المشروع الاستثماري يحتاج إلى تمويل لتغطية كافة المصاريف ، وشراء المعدات والآلات والتجهيزات ،و عملية إيجاد الأموال من الوظائف المهمة في مختلف المشاريع ، وانطلاقا من هذا الاهتمام ارتأينا في هذا المبحث إلى التعرف على البرامج المقدمة من قبل الدولة لدعم المشاريع ، وكذلك مفهوم المشاريع الاستثمارية ، و أيضا أنواعها ، وأخيرا أهدافها .

المطلب الأول: مؤسسات التمويل المالي.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى التعرف على المؤسسات تمويل المالي من خلال تقديم كل مؤسسة على حدا وسوف يتم ترتيب هذه المؤسسات حسب زمن نشأتها ، ففي الفرع الأول سوف نقوم بتقديم الصندوق الوطني لتأمين على البطالة cnac أما الفرع الثاني تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej ، و في الفرع الثالث سوف نقوم من خلاله بعرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض angem .

الفرع الأول :الصندوق الوطني لتأمين على البطالة cnac.

منذ نشأته سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (**تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**) كلف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بمتابعة ، وتخفيف النتائج الاجتماعية ، و التسريح الكبير للعمال والمستخدمين في القطاعات الاقتصادية ، والذين تم تسريحهم تطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي ، فقد عرف عدة مراحل وتغيرات خلال مساره في تطبيق مختلف المهام والوظائف التي كلف بها من طرف السلطات العمومية . [1]

- نظام التأمين على البطالة :

وضع cnac نظاما قانوني لتعويض منحة البطالة لفائدة العمال الأجراء ، والذين فقدوا أعمالهم بطريقة لا إدارية . و ابتدأ من سنة 1998 إلى غاية 2004 عمل الصندوق على تطبيق إجراءات فعالة موجهة لإعادة إدماج البطالين وكذلك خلق أنشطة حرة اعتمادا على مجموعة من العمال المؤهلين .

- جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات للبطالين البالغين من العمر 30- 50 سنة :

بدأ من 2010 تم اعتماد إجراءات جديدة سمحت للفئة البالغة من العمر 30-50 سنة بالاستفادة من هذا الجهاز والذي يحتوي من التسهيلات والامتيازات خاصة سقف التمويل والمقدر ب 10 ملايين دج عوضا من 05 ملايين دج وكذا إمكانية توسع القدرات الإنتاجية من سلع وخدمات للمتعاملين الذين يملكون نشاطا مسبقا .

- يخص هذا الجهاز كل شخص :
  - ✓ يبلغ من العمر مابين 30 و 50 سنة
  - ✓ مقيم بالجزائر .
  - ✓ مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل .

---

[1]- http://www.cnac.org.dz. le 18/03/2016 à 18 :12 page 02 et 03

1- موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، مرجع سابق ، ص 04

- ✓ لا يشغل منصب عمل مأجور عند تقديمه لطلب الإعانة .
- ✓ لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاط .

- كما يتعين عليه :
  - ✓ امتلاك مؤهلات مهنية أو مهارات ذات صلة بالنشاط المراد تمويله .
  - ✓ أن لا يمارس نشاطا لحسابه الخاص .
  - ✓ أن يكون قادرا على المساهمة الشخصية (نقدية أو عينية) في تركيب مشروعه المالي .
- يكفي فقط :
  - ✓ إثبات وضعية البطالة بشهادة تسلمها الوكالة المحلية للتشغيل القريبة من محل الإقامة .
  - ✓ التسجيل لدى الوكالة الولائية للصندوق الوطني لتأمين على البطالة .
  - ✓ تقديم ملف مثبت لوضعية البطالة يتضمن الوثائق التالية : (شهادة ميلاد أصلية ، شهادة إقامة لا يتعدى تاريخها 06 أشهر ،شهادة دراسية أو شهادة عمل تثبت مستوى التأهيل المهني المراد إنجازه ، وثيقة خاصة بالصندوق ، نسخة من بطاقة التعريف ، تصريح يثبت بأنه بطال).
- المساعدات والامتيازات من الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة :
  - سلفة غير مكافئة واجبة السداد بدون فوائد.
  - مرافقة شخصية من خلال منشط مستشار تتم عبر الاستشارة والمساعدة في تركيب المشروع .
  - Csvf الدعم أمام لجنة الاعتماد و الانتقاء .
  - الاستشارة والمساعدة مرحلتي إنجاز وبعث واستغلال المشروع .
- المرافقة المدعمة بتكوين في مجال تسيير المؤسسات :

1- تخفيض نسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي :

تقدر النسبة ب 80 % من معدل الفائدة المطبقة من طرف البنوك ، وعندما ينجز الاستثمار في قطاعات الفلاحة و الري و الصناعة التحويلية و الأشغال العمومية فإن نسبة التخفيض تصل إلى 90 %.

2- الامتيازات الجبائية :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع .
- نسبة مخفضة ب5 % من الرسوم الجمركية .
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الإقتناءات العقارية .
- الإعفاء من الرسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات . [1]

3- في مرحلة الاستغلال :

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة (03) سنوات .
- الإعفاء الرسم العقاري على الملكيات المبنية لمدة (03) سنوات .
- الإعفاء من الضريبة على الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة تتراوح مابين 06 إلى 08 سنوات .

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح مابين 06 إلى 08 سنوات . [1]

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej .

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 . وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص ، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي لها فروع جهوية و محلية .

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ansej .

تكلفت بالمهام التالية : [2]

- تدعم و تقدم الاستشارة و تراقب الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات ، وتخفيض نسب الفوائد.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض ، و المؤسسات المالية .
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع .مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- تتبرم اتفاقيات مع كل هيئة ، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أ حاب المشاريع لحساب الوكالة .

3- تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ensej : تنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة ، بإحدى الصيغ الثلاث الآتية :[1]

1- موقع الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، مرجع سابق ، ص 05

2 - عزيرو راشدة ، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر** ، مداخلة في اقتصاد البنكي ، جامعة بن خلدون ، تيارت 2012 ص 02

- التمويل الخاص : يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث ، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية .
- التمويل الثنائي : يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .
- التمويل الثلاثي : تكمل المساهمة الشخصية ، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة ، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطيه جزء من فوائده يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه ، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوحة.

4- ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة .

أ- بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة .

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع ، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموعة من الشروط التالية :

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 35 سنة وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) .
- أن يكون ذو تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها .
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة .
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة .
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل .

ب-أما فيما يتعلق بالقرض البنكي :

طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) ، و المساهمة الشخصية للشباب في المشروع ، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض .

- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .
- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانات المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك والمؤسسات المالية على منح القرض .كل من إجراءات تحضير
- المشاريع و تقييمها منح القروض والإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القرض.

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem .

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" ،والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 .

1- تعريف جهاز القرض المصغر .

القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها : [1]

- 30000 دج لأجل شراء مواد أولية قصد استحداث نشاط ما .
- تتراوح ما بين 50000 دج و 400000 دج لأجل شراء عتاد صغير ، و مواد أولية للانطلاق في العمل .
- يتم تسديدها على مدة سنة إلى سنتين وثلاث أشهر ، إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت ، ومواطنين بدون دخل .
- تتراوح ما بين 400000 دج و 2500000 دج لأصحاب ذوي شهادات مهنية في مجال الفلاحة ، الحرف وتربية المواشي . يتم تسديد هذه السلفة على مدة أربعة سنوات ونصف .

2- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر .

- أن يكون السن 18 سنة فما فوق .
- أن تكون له إقامة ثابتة .
- حاصل على كفاءة ممثلة بشهادة ومتحصل على معرفة خاصة بإنشاء النشاط المطلوب .
- متحصل على 1% من التكلفة الإجمالية للنشاط في إطار اقتناء المعدات الصغيرة من أجل إطلاق النشاط .
- المساهمة في صندوق الضمان المتبادل للقرض المصغر في حالة ما كان المستثمر يلتمس قرض بنكي .
- التعهد بتسديد مبلغ القرض للوكالة ، و الفوائد للبنك ،و الوكالة وفقا للوقت المحدد.

3- أنواع الأنشطة التي يمولها الجهاز :قائمة غير شاملة تضم أنواع الأنشطة الآتية :[2]

أ. **الصناعة الغذائية** : صناعة العجائن الغذائية ، الكسكس ، الخبز ، حلويات عصرية وتقليدية ، صناعة الشوكلاطة ، المرطبات ، تحميص ورحي القهوة ، تعليب السمك ، تحميص وتغليف الفول السوداني .

ب. **صناعة الجلود** : الألبسة ، الألبسة الجاهزة ، خياطة الملابس ، الحياكة ، صنع الأغطية المنزلية (عدة سرير ، المطبخ ، المفروشات) .

ج. **الصناعة الخشبية والمعدنية**: الأثاث ، منتجات خشبية ، صناعة السلال ، الصناعة المعدنية ، صناعة الأقفال ، الحدادة .

د. **تربية المواشي** : تسمين الأبقار ، الأغنام ، الماعز ، إنتاج اللحوم والحليب ،تربية الدواجن والأرانب والنحل .

هـ. **الفلاحة** : إنتاج البذور ، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين) مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

1- مغني ناصر ، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** ، مداخلة أثر المشروعات الصغيرة على التنمية ، جامعة بوضياف ، المسيلة 2013، ص 07

2- http://www.angem.org.dz le 02/04/2016 à 12 :43 page 02 et 03

و. **الصناعات التقليدية** : النسيج و الزرابي التقليدية ، خياطة الملابس التقليدية الطرز التقليدي ، الرسم على الحرير و القطيفة والزجاج ، أدوات الزينة والفخار ، المنتجات المصنوعة بالزجاج ، النقش على الخشب .

ز. **الخدمات** : الإعلام آلي ،الحلاقة ، التجميل ، الأكل السريع ، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات .

ح. **الصحة** : عيادة الطبيب ، طبيب الأسنان .

ط. **المباني والأشغال العمومية** : أشغال البناء ، أعمال متعلقة بالمباني ، الكهرباء ، الدهن السباكة ، صناعة حجر البناء .

4- الأهداف العامة . تتمثل الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ما يلي: [1]

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية ، والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النسوة .
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات ثقافية منتجة للسلع ،والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في إدماجهم الاجتماعي و إيجاد ضالتهم .
- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة ، وتتمثل مهامها الأساسية في :
  - تسيير القرض المصغر وفق التشريع القانون المعمول بهما .
  - دعم ، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم .
  - إبلاغ المستفيدين ، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز ، بمختلف المساعدات التي يحظون بها.
  - ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
  - مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات ،والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

المطلب الثاني : مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية .

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف المشاريع الاستثمارية وخصائصها في الفر الأول ،ثم يليه أنواعها في الفر الثاني والأهداف في الفر الثالث .

الفرع الأول : تعريف و خصائص المشاريع الاستثمارية.

1- تعريف المشاريع الاستثمارية :

إن المشروع الاستثماري هو تجسيد لعملية استثمارية ، لذلك فقد اختلفت التعاريف بشأنه : **1**

فمنهم من يعرفه بأنه " نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ، ويؤدي إلى مجموعة منتجات ، وهو ما يلوح كفرصة سرعان ما تحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا ."

ويعرف أيضا على أنه "مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية ، والمالية تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع"

كما يمكن تعريفه بأنه "اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر يستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل قائمة ،أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل غير فترة زمنية طويلة نسبيا .[2]

مما سبق ستلخص أن المشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا،تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .

2- خصائص الاستثمار: يتميز كل مشروع من الخصائص تميزه من أنشطة المشاريع الأخرى ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي : [3]

- الغرض : يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق ، وبداية لأي مشروع استثماري .
- دورة الحياة : يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له حياة ، حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع .
- الانفرادية : يتميز كل مشروع بخصائص فردية ، ومختلفة عن باقي المشاريع الأخرى .
- الصراع : يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع ، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة ، وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به.
- التداخلات : يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق ، التمويل والتصنيع ، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى . [6]

الفرع الثاني : أنواع المشاريع الاستثمارية .

يمكن تقسيم أنواع المشاريع الاستثمارية وفق مقاييس و هي كالتالي :

1-خالدي خميسة وآخرون ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011 ،ص 15

2- محفوظ جودة وآخرون ، **تحليل وتقييم المشاريع** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق القاهرة ، ص 07

3- عبان كريمة ، **أثر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية على مؤشر البطالة دراسة حالة الجزائر 2002-2014** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي 2015، ص 24

أولا: من حيث طبيعة الاستثمار . نجد المشاريع الصناعية ، التجارية ، الخدمية و الاجتماعية .[1]

1-الصناعية : يقوم هذا النوع بأنشطة إنتاجية ، ويشمل كل مشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات

أو السلع نصف المصنعة في عمليات الإنتاج أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين .ونقسم إلى :

- على أساس المراحل الصناعية : تضم المشاريع الإستراتجية ، التحليلية ، التركيبية و التحويلية .
- على أساس نوع السلع التي تنتجها: فهناك مشاريع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية .
- على أساس أهمية الصناعة للمجتمع: توجد صناعات أساسية و ثانوية ، والتي يطلق عليها الصناعات المكملة.

2-التجارية : وهي مشاريع تتضمن تجارة السلع، وتقوم أيضا بدور الوسيط بين الصناعات المختلفة ،و تشمل أنشطة هذا النوع على وظائف النقل و الشحن و التوزيع و التنفيذ و التخزين .

بالإضافة إلى هذين النوعين يوجد أيضا.

3-المشاريع الاستثمارية الخدمية : و تشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع ،وإنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة مثل :قطاع الاتصالات ، الفنادق ، المستشفيات و المؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين.

4-المشاريع الاستثمارية الاجتماعية.[2]

ثانيا: من حيث حجمها . و تنقسم إلى مشاريع صغيرة و متوسطة و كبيرة أو ضخمة.

ثالثا: من حيث الشكل القانوني.الشكل القانوني لأي مشروع له علاقة و□يدة بالنواحي المالية له مثل: رأس المال ، مسؤولية الشركاء ، مدة المشروع ...الخ ،و أيضا بنواحي غير مالية مثل :التكوين ، نوع النشاط درجة ورقابة الحكومة .

كما يتحكم في الشكل القانوني لأي مشروع قوانين الدولة و نظامها الاقتصادي و ظروف السوق ، إلى غير ذلك من العوامل التي تتحكم في مشروع... و الشكل القانوني للمشروع هام جدا لأنه يحدد الاسم المشروع ، رأس ماله و مدى الثقة التي يمنحها لعملائه و الممولين و الدائنين.

رابعا: من حيث مدة الاستثمار .فنجد استثمار قصير المدى أو متوسط المدى أو □ويل المدى و كذلك استثمار استراتيجي.[1]

1-الحاج قويدر فاطمة ، **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة cap-ti للخدمات الاستثمارية2009-2012** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012، ص09.

2- سلفاوي بدرة ، **فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية في التنقيب** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2011، ص 07.

خامسا: من حيث المعيار الجغرافي .هناك استثمار محلي أي الاستثمار في السوق المحلية و استثمار دولي أي الاستثمار في السوق الأجنبية.[2]

سادسا: من حيث رأس المال . فيوجد استثمار عيني أي حقيقي و استثمار نقدي(سيولة نقدية) واستثمار مالي (أوراق مالية سندات ، أسهم ...الخ).

سابعا: حسب القطاعات التي تنفذ المشروع . يمكن تقسيم المشاريع بحسب القطاعات التي تطلق و تنفذ المشروع إلى مشاريع تنتمي إلى القطاع العام ،و المشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص .[3]

- ✓ المشاريع القطاع العام: حيث لابد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة ، أو من قبل أي من منشأتها العامة ، أو أن تضمن إدارته من قبل جهة أخرى بناء على شروط. يتميز هذا النوع عادة بأسلوب يغلب عليه البيروقراطي، وبالتالي هو أقل تركيزا على نوعية الخدمة التي تؤديها ، بسبب الروتين و العقد إداري .
- ✓ مشاريع القطاع الخاص : يتميز بأسلوب جماعي ذي طابع ديناميكي ، تسيير بشكل أسرع ، وأقوى فاعلية من مشاريع القطاع العام، والتركيز فيه على نوعية الخدمة التي تؤديها يتوجه بصورة أساسية على نتائجه.

الفرع الثالث : أهداف المشاريع الاستثمارية.

تسعى المشاريع الاستثمارية في مجملها إلى تحقيق أهداف معينة تمثل الحافز، ونقطة الانطلاق نحو محاولة إقامة أي نوع من هذه المشاريع :

أ – أهداف المشاريع الخاصة :

إن الهدف المسيطر المشاريع الخاصة يمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن والمتمثل في الربح الصافي و السعي الدائم إلى تعظيمه ،و قد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير ،و لكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح على المدى الطويل.

فالربح أذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها لكن في الدافع العملي قد تسعى إلى تحقيق إلى جانب تحقيقها للربح تذكر منها :

– المحافظة على الأصول المادية التي تمثلها المؤسسة ،وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة ،و من ثم إقامة من مشروع معين يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر.

– الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ،مركز مالي مناسب وتحسين المركز النسبي في السوق والابتعاد عن المنافسة ،وعن المخاطر السوق ومن ثم تحقيق هدف البقاء و الاستمرار في النشاط .

1-بن مسعودة ميلود ، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008 ص37-38

2- نمري نصر الدين ، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الأنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بوقرة ، بومرداس 2009 ص 25

1- حسن إبراهيم البلوط ، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، 2005 ص 28

– بعض المشاريع الخاصة قد تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها و اكتساب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار.

– قد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها ،أو بعض المواد التي تحتاجها ، و هذا ليس بهدف تحقيق الربح منها ،ولكن بغرض تدنيه التكاليف أو تنشيط المبيعات و الإيرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي تزاوله.

قد تعرض الدولة بعض المشاريع على القطاع الخاص بغرض تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية عامة .

ب– أهداف المشاريع العامة:

إن الهدف المسيطر لدى المشاريع العامة يتمثل في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني و المصلحة بالإضافة إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع كما يمكن وصد لهذه المشاريع أهداف أخرى قد تسعى إلى تحقيقها ،وفي هذا الإطار يمكن اختصار الأهداف إلى ما يلي : [1]

- الربح:حيث يتطلب نشاط المشروع العام تحقيق الربح حتى يضمن الاستقرار و البقاء في النشاط خصوصا في ظل التحولات نحو الخوصصة .
- أهداف مالية :وهذا للحصول على موارد مالية معينة تدخل في أطار الموازنة . للدولة كاحتكارها لإنتاج نوع معين من المنتجات تكون بديلة عن فرض الضرائب جديدة .
- أهداف اقتصادية : لمنح الاحتكار والاستغلال أو الدخول في بعض المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاجها عملية التنمية .
- أهداف أمنية تهدف المحافظة على الأمن والاستقرار الوطني .
- أهداف إيديولوجية : فقد تسعى الدولة من وراء إقامة بعض المشاريع إلى نشر عقيدة معينة .
- أهداف تكتيكية : كإقامة بعض المشاريع التي تهدف إلى تطور التكنولوجيا المستوردة حتى تتلاءم مع الظروف المحلية أو تطوير ، وخلق تكنولوجيا وطنية ملائمة للتقدم وغيرها .

المطلب الثالث : أثر مؤسسات التمويل المالي على تمويل المشروعات الاستثمارية .

سوف نتناول في هذا المطلب أثر المؤسسات التالية : (cnac, ansej, angem) في تمويل المشروعات الصغيرة على BIP و البطالة .

[1]-نمري نصر الدين ، مرجع سابق ص36-38

الفرع الأول : المساهمة في زيادة الناتج الوطني .

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إجمالا بأكثر 77 %من الناتج الداخلي الخام وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها و تنميتها أيضا و هذا ما سنلاحظه في الجدول الموالي : [1]

الجدول رقم (01) : تطور الناتج الوطني الخام حسب الطابع القانوني (2001 – 2005) .

	2010		2012		2013		2014		2015	
	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%	القيمة بالمليار دج	%
نسبة المساهمة القطاع العام في PIB	481.5	23.6	505.0	23.1	556.0	22.9	859.65	21.8	561.0	21.59
نسبة مساهمة القطاع الخاص في PIB	1650.2	76.4	1679.1	76.9	1488.2	77.1	2641.75	78.2	2364.5	78.41
المجموع	241.7	100	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	315.5	100

المصدر : ميساء حبيب سلمان ،الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية ،ص24

[1]- ميساء حبيب سلمان ، **الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتجية التنمية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة 2009، ص 24

الشكل رقم (01) : يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام BIP.

من خلال الجدول رقم (01) و الشكل رقم (01) نلاحظ إن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج الداخلي الخام PIB تزداد باستمرار خلال الفترة الممتدة من (2010-2015) ، وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، و جعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح و توجه نحو اقتصاد السوق .[1]

الفرع الثاني : المساهمة في الحد من مشكلة البطالة .

تستخدم المشروعات الصغيرة فنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل ، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة و تعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظيفة العمومية الحكومية ، مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل و ندرة رأس المال على مواجهة مشكل البطالة دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية ، وتوفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات ، بصفة خاصة الإناث و الشباب و النازحين من المناطق الريفية الغير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الصغيرة و القطاع المنضم بصفة عامة .

1-ميساء حبيب سلمان ، **الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد الإسلامي الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2009 ص 24

الجدول رقم (02) : تطور مناصب الشغل المصرح بها .

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		2014	2015	الزيادة	%
المؤسسات الخاصة	الأجراء	642987	708136	65149	10.13
	أرباب المؤسسات	2458442	269806	23964	9.75
المؤسسات العامة		76283	61661	14622	-19.17
الصناعات التقليدية		192744	213044	20300	10.53
المجموع		1157856	1252707	94851	8.19

المصدر : برجومة عبد الحميد و آخرون ، دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل أليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة، ص09.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) زيادة في عدد أجراء المشروعات الصغيرة 94851 أجير عند نهاية 2015 و بمعدل تطور يقدر ب 8.19 % مقارنة مع عام 2014 و هذا ما يوضحه الشكل التالي :[1]

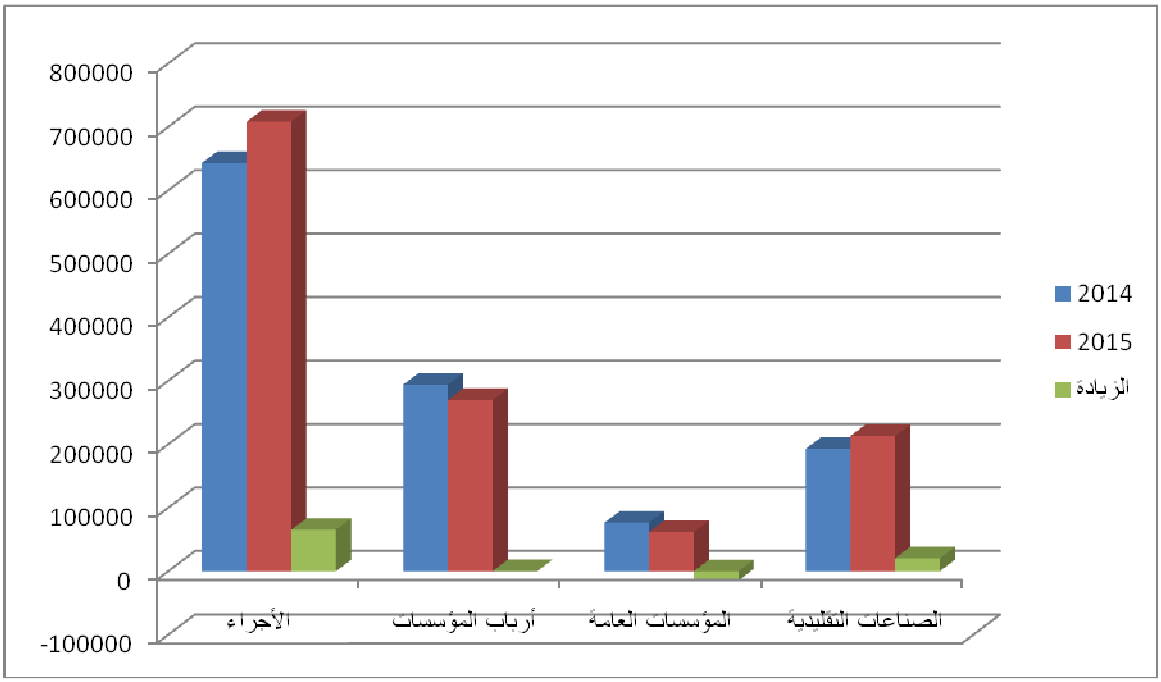

الشكل رقم (02) : يوضح مناصب الشغل المصرح بها .

1-برجومة عبد الحميد وآخرون، **دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل آليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة** ، مداخلة مسيلة 2012، ص 09

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية :

1- دراسة إيهاب طلعت الشايب بعنوان " **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن الأصغر**" مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير المهني في إدارة الأعمال ، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال جامعة عين الشمس ، مصر -2010.

تهدف هذه الدراسة في إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على المستوى المعيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع و لمعالجة الموضوع تضمن منهج البحث عنصرين تمثلا في الدراسة النظرية ، وذلك للحصول على بيانات البحث من مصادر مختلفة نذكر منها (دراسات عربية وأجنبية ، دوريات ومقالات ومؤتمرات ...إلخ).والدراسات الميدانية وهي التي تم جمعها ميدانيا من خلال الاستقاء التي تم إعدادها بناء على مقاييس المستخدمة في هذه الدراسة بإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية .والنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة هو تأكد الباحث أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ، ومن ثم زيادة احتمالات توسيع وكبر حجم المشروع في المستقبل .

2- دراسة أ/ عمران عبد الحكيم و أ/ غزي محمد العربي بعنوان "**برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة** " مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مسيلة -2010-

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم برامج التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض ، الإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل من شأنه زيادة دخل الأسر وتخفيض معدلات البطالة ،حيث تناولت هذه المداخلة ثلاث محاور تتمثل في (الإ□ار المفاهيمي للتمويل الأصغر تطورات وتحديات التمويل الأصغر و واقع التمويل الأصغر في الجزائر وأساليب تطويره).ونتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة هي أساليب تطوير التمويل الأصغر في الجزائر المقترحة ضمن هذه المداخلة سيكون لها أثار هامة وايجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة و الإقصاء المالي في سباق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

3- دراسة د/ قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر) و أ/ دادن عبد الوهاب (جامعة ورقلة) بعنوان " **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** " الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على اقتصاديات والمؤسسات ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ،جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، بدون سنة .

تهدف هذه الدراسة إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات ، وكذا المكانة الإستراتجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية وقد تناولت في هذه الدراسة برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، والتعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، وتقييم سياسات وبرامج التمويل .النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة هي ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد

المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة ،وتكييف النظام المصرفي الجزائري مع احتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية .

Saher nacer , **A boost for small businesses in Egypt leads to growth and employment** , the world bank , journal of business management feature story ,2014.

قروض البنك الدولي للمشروعات الصغيرة في مصر توفر مناصب عمل للشباب .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنك الدولي في تقديم القروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وتعزيز قدرة الأعمال الصغرى على التمويل ، كما يهدف كذلك إلى مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام وتجاري حيث لعبت هذه المشروعات دورا كبيرا ، في فترة ما بعد الثورة في الوصول إلى القرى الفقيرة والمحافظات التي تعاني عجزا

في الخدمات ، وكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة حالة مشروع جمال حسام تمام شاب لايتعدى عمره الأربعين عاما تم تمويل مشروعه منذ عام 2011 وإلى ديسمبر 2013 تم صرف 240 مليون دولار أي حوالي 80% من الميزانية المخصصة للمشروع وقد وصل عدد الوظائف التي وفرها المشروع حتى شهر ديسمبر / كانون الأول 2014 إلى حوالي 111 ألف وظيفة .

Fonds structurels – FEDER fonds de cohésion et ISPA ,**l'analyse couts–avantages des projets d'investissement**, unité chargée l'évaluation DG politique régionale commission européenne ,2003.

تحليل قيم دعم المشاريع الاستثمارية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيم لزيادة ، وتحفيز المشاريع الاستثمارية في إ ار برنامج الدراسات ، والمساعدة التقنية في مجال سياسات جهوية مفتوحة عن ريق فريق مهيأ لتحضير مستلزمات المشاريع الاستثمارية ، ودراسة جدواها الاقتصادية و المالية

وتعريف بمزاياها على مستوى الفرد و المنشأ ، وهي عبارة عن دراسة تحليلية لكي يستطيع من خلالها تحليل قيم الحقيقية للاستثمارات ، و حساب العوائد التي تذرف جراء هذه الاستثمارات .

المطلب الثالث: مقارنة بين دراسة موضوعنا ودراسات السابقة .

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بمقارنة بين دراسات السابقة ودراستنا من خلال النتائج المتوصل إليها من كل دراسة .

أولا: المقارنة من ناحية مضمون الدراسة .

1- بالنسبة إلى دراسة إيهاب طلعت الشايب – أثر تمويل المشروعات متناهية الا غر على مستوى المعيشة دراسة حالة تطبيقية على مؤسسة التضامن الأصغر – م ر-

تتمثل هذه الدراسة في إسقاط ضوء على أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى المعيشة ، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع .
- يساهم تمويل المشروعات متناهية الصغر ف في رفع تحسين المستوى الصحي للأسرة الفقيرة .
- تأكد الباحث من أن المشروعات متناهية الصغر تساهم بشكل مباشر في دوام المشروع ، وإنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل .
- تأكد الباحث من أن المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع في المستقبل .

أول فرق من الفروقات بين الدراستين إن هذه الدراسة أجريت في مصر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر ، أما دراستنا فكانت في الجزائر في مؤسسات التمويل المالي ، والتي تتمثل في (cnac , ensej, angem) .

هنا نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن أثر المشروعات متناهية الصغر كان إيجابيا إلى حد كبير على الفئات الفقيرة في المجتمع من خلال تحسين مستوى الصحي للأسرة و زيادة في دخل المشروع ، وهذا راجع إلى حسن تسيير هذه المشروعات سواء من مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر و التي تسهر على تمويل هذه المشروعات وحسن تنفيذها أو صاحب المشروع الراغب في اقتناء هذا المشروع .

على غرار دراستنا التي تهتم بالمؤسسات التمويل المالي في حد ذاتها ودراسة أثرها على المشاريع الاستثمارية من خلال أثره على المشروع وكيفية تمويله و مساهمة مؤسسات التمويل المالي في الجزائر في حد من ظاهرة البطالة ذلك من خلال توفير مناصب شغل ، و ضمان دخل مستمر ، وذلك جراء القيام بمشاريع استثمارية .

ولكن ما يعيب هذه الدراسة أنها لم تعطي اهتمام بنتائج حقيقية للمشروع فكانت الدراسة عبارة عن معطيات نظرية بحتة

و بإضافة إلى إهتمام بجانب مؤسسة التضامن الأصغر وما المعمول بها ، وإهمال جانب المشروع في حد ذاته .

2- بالنسبة إلى دراسة أ/ عمران عبد الحكيم و أ/ غزي محمد العربي – برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة – المسيلة –

إن كلا الدراستين كانت في نفس البلد (الجزائر) ولكن الإختلاف في المنطقة ، حيث كانت هذه الدراسة في ولاية المسيلة ، أما دراستنا فكانت في ولاية ورقلة ، وهذا الاختلاف سوف يوضح لنا كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية المعمول بها في كل منطقة من خلال برامج التمويل الأصغر ، أو ما يسمى بالمؤسسات التمويل المالي ، والتي تتمثل في (cnac , ensej , angem) .

حيث تتمثل هذه الدراسة في تسليط الضوء على برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر و البطالة من خلال تلبية احتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة لدخل ، لكي تمد لهم يد العون لإنشاء وتجسيد المشاريع التي من شأنها زيادة في دخل الأسر ، وتخفيض معدلات البطالة والفقر في المجتمع .

أما في ما يخ دراستنا فتتفق إلى حد كبير مع هذه الدراسة من خلال برامج التمويل الأصغر ، ولكن اختلاف في جوانب الدراسة اهتم بمعرفة دور هذه البرامج على القضاء على الفقر والبطالة ،أما دراستنا فكان اهتمامنا على المشاريع الاستثمارية ، وما تقدم هذه المؤسسات من إعانات وامتيازات تخدم بها هذه المشاريع لكي تضمن لها حسن التنفيذ والتسيير من خلال المرافقة المالية والاستشارية طوال فترة إنجاز المشروع.

و لكن هذه الدراسة أكتفت بالنظر إلى الجانب الإيجابي للبرامج ، وما تعمل إلى الوصول إليه ، وأهملت الإجراءات التعقيدية ، وسوء تسيير هذه البرامج مما ينتج عنها تباطئ في سيرورة المشاريع الاستثمارية .

3- بالنسبة لدراسة د/ قدي عبد المجيد و أ/ دادن عبد الوهاب –محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –

اهتمت هذه الدراسة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات ، وكذا المكانة الإستراتجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية و الدولية ، وقد تناولت هذه الدراسة برامج التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتقييم سياسات وبرامج التمويل ، وهذا ما يوافق دراستنا من خلال تقييم عمل هذه البرامج من خلال أثر ها على تمويل المشاريع الاستثمارية و المؤسسات ، و التي تضمن لها النجاح والاستمرارية .

ولكن هذه الدراسة اهتمت بتقييم برامج التمويل من خلال سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما دراستنا ركزت على المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل هذه البرامج أو مؤسسات التمويل المالي لمعرفة مدى مساهمة هذه البرامج في تمويل المشاريع .

4- Saher nacer , **A boost for small businesses in Egypt leads to growth and employment** , the world bank , journal of business management feature story ,2014

قروض البنك الدولي للمشروعات الصغيرة في مصر توفر مناصب شغل للشباب .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنك في مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام وتجاري من خلال تقديم قروض للمشروعات الصغيرة ، ومتناهية الصغر في مصر ، وتعزيز قدرة الأعمال الصغرى على التمويل .

فكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة تطبيقية على أرض الواقع تتمثل في دراسة مشروع الشاب جمال حسام تمام الذي منحه البنك الدولي قرض في ظل تمويل المشروعات الصغيرة بغرض توفير مناصب شغل .

وهذا ما يوافق مع دراستنا من خلال دراسة حالة التي سوف نتطرق لها في موضوعنا التي تتركز على تقديم مشروع استثماري في ظل برامج التمويل المالي ، ودراسة كيفية تمويله .

5- Fonds structurels – FEDER fonds de cohésion et ISPA ,**l'analyse couts–avantages des projets d'investissement**, unité chargée l'évaluation DG politique régionale commission européenne ,2003.

تحليل قيم دعم المشاريع الاستثمارية .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيم وسياسات الدعم المشاريع الاستثمارية ، والتي تضمن للمشروع البقاء و زيادة الرأس المال .

اهتمت هذه الدراسة من النظر إلى الجانبين الجانب الأول المؤسسات المسؤولة على تنمية المشاريع الاستثمارية ، و التي بدورها تقوم بتمويل وتسيير المشروعات ، و الجانب الأخر من خلال تحليل قيم الحقيقية للاستثمارات ، وحساب العوائد التي تذرف جراء هذه الاستثمارات .أما دراستنا تتمثل في توضيح دور هذه المؤسسات في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات لضمان نجاح المشروع .

ثانيا: المقارنة من خلال منهجية الدراسة .

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراءها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه ، وأوجه الاختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات و دراستنا أهمها مايلي :

- ✓ من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد ، وهو دور مؤسسات التمويل المالي أو برامج التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الاستثمارية . وهو ما تهدف له دراستنا ، ولكن لكلا طريقته الخاصة في صياغة أهدافه ، وأسلوب معالجته .
- ✓ أما بالنسبة للمنهج المستخدم للدراسة فوجدنا أن أغلب الدراسات تستخدم منهج دراسة حالة أو دراسة استطلاعية على برامج وسياسات التمويل الممولة من قبل الدولة مع اختلاف تسمياتها من دولة إلى أخرى .
- ✓ بالنسبة لطريقة المعالجة ، فهناك أوجه تشابه ، وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة يمكن تلخيصها في أن كل الدراسات أعطت أهمية كبيرة لمؤسسات التمويل المالي ، ومن أوجه الاختلاف تجد اختلاف في المنظور الدراسة ، فكل منها منظورها الخاص ، فهناك دراسات ركزت على دور هذه المؤسسات في القضاء على الفقر و البطالة ، و أخرى على المشروعات الصغيرة ، ودراستنا سوف تركز على أثرها على تمويل المشاريع الاستثمارية .

مع كل هذه الاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها أجمعت على استنتاج واحد ، وهو أن للمؤسسات التمويل المالي دورا هاما في تمويل المشروعات الاستثمارية ، والتي بدورها المساهمة في تدنية نسب الفقر والبطالة .

خلاصة الفصل :

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية للموضوع ، فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات التمويل المالية ، ودراسة كل مؤسسة على حدا ، وكذا تعريف المشاريع الاستثمارية ، أنواعها وأهدافها ، بالإضافة إلى أثر هذه المؤسسات (cnac, ansej, angem) في تمويل المشاريع الاستثمارية . من خلال مساهمتها في الدخل الوطني و قضاء على مشكلة البطالة .

ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوﷺل إليها من خلال المبحث فيما يلي :

1- تتمثل المؤسسات التمويل المالية فيما يلي (الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)
2- تعتبر المؤسسات التمويل المالية من البرامج التمويل المدعمة من طرف الدولة الممنوحة للأشخاص المتوفرة فيهم شروط و مؤهلات مهنية معينة .
3- تعرف على المشاريع الاستثمارية وأنواعها وأهدافها .
4- تبني هذه المؤسسات (cnac, ansej, angem) أﷺحاب المشاريع ذوي مؤهلات مهنية ، ومرافقتهم وضمان نجاح مشاريعهم .
5- مساهمة هذه المؤسسات في تدني مستويات البطالة من خلال توفير منﷺب شغل ،و زيادة في الدخل الوطني .

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا فتم تطرق إلى مجموعة من الدراسات من داخل و خارج الوطن والتي تم من خلالها استعراض لأهم جوانب هذه الدراسات وذكر أهم النتائج المتوﷺل إليها .

الفصل الثاني : أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تسيير المشاريع الاستثمارية

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات التمويل المالي، المشاريع الاستثمارية و أثر هذه المؤسسات

على تمويل المشاريع الاستثمارية ، وكذا الدراسات السابقة للموضوع ، سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري دور برامج التمويل المالي مع الواقع العملي ، ومقارنة بين نتائج الدراسات السابقة ونتائج دراستنا ، وذلك من خلال دراستنا لأثر المؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية من ناحية أ حاب المشاريع ،و القضاء على البطالة .

وللإلمام أكثر للجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من منهج الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات ، والتعريف بالمتغيرات الدراسة و الأدوات و المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة .

كما سيتم عرض و مناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين التاليين

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات .

المبحث الثاني : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية .

المبحث الثاني : الطريقة والأدوات .

قبل الشروع في دراسة أثر المؤسسات التمويل المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية ، نوضح بعض الجوانب الدراسة ، والمتمثلة في عرض مختلف الإجراءات التي تم الاعتماد عليها،من تحديد متغيراتها و الأدوات المستعملة كل هذا سيتم تطرق له من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية .

الفرع الأول : طريقة جمع المعلومات .

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات، والوثائق المتاحة التي تهتم أساسا بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال مؤسسات التمويل المالية باعتبارها الخطوة الرئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه .

- دراسات و أبحاث علمية تضم دراسة هذا الموضوع .
- وثائق و معلومات خلية محل الدراسة .

الفرع الثاني : طبيعة متغيرات الدراسة .

من خلال إجراء الدراسة الميدانية تمثلت متغيرات الدراسة في ما يلي :

- المؤسسات التمويل المالية ، والتي تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية .
- المشاريع الاستثمارية، وهي التي يتم من خلالها معالجة المشاكل الاقتصادية (محاربة البطالة ، وتحسين دخل الفرد والمجتمع).

الفرع الثالث : المنهج المستخدم .

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب دراسة حالة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – خلية تقرت – من خلال عرض طريقة تمويل المشاريع الاستثمارية محل الدراسة .

الفرع الرابع : الأدوات المستخدمة .

في هذه الدراسة و بناءا على الإشكالية المطروحة، وما تفرضه من أدوات لمعالجتها قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات وهي

- **المقابلة** : إن هذا العنصر في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و رئيسي للحصول على المعلومات . حيث قمنا بطرح أسئلة تم فيها تبادل لفظي بيني وبين المرافق محل الدراسة بإضافة إلى توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة نوعية المشاريع الممولة من طرف الوكالة طريقة تمويلها .، ويمكن القول أن هذه المقابلة هدفت من خلالها الحصول على قدر معين من المعلومات.
- **الملاحظة** : خلال القيام بإجراء الدراسة الميدانية في الخلية محل التربص قمنا بإعطاء ملاحظات دقيقة لعملية تسيير المشاريع ، وتتبع مراحل سيرورتها.
- **وثائق المؤسسة** : المقصود هنا بالوثائق و اتفاقيات التي تبرم بين أصحاب المشاريع ،و مرافقي الخلية والتي استعنا بها للوصول إلى التحليل متغيرات السابقة الذكر .

المطلب الثاني : تقديم الوكالة .

أنشأت الوكالة في سنة 2004 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الفئة البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وضعت الوكالة تحت وصاية **الوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا الأسرة** ، ويستفيد صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

أما على المستوى المحلي فتتولى الفروع الموجودة على مستوى كل ولاية تنفيذ برامج الجهاز، حيث أن فرع ولاية المسيلة ورقلة متواجد بمركز المديرية كما انه هناك ملاحق تابعة للفروع موجود في الأحياء تتمثل مهام هذه الفروع في تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ، و إعلام بمختلف الإعانات التي تمنحها الوكالة الوطني لتسيير القرض المغر وبالامتيازات الأخرى التي يحللون عليها وذلك على مستوى الولاية.

الفرع الأول : تعريف و نشأة الوكالة (الشبكة العملية) .

تملك الوكالة هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المغرة " الذي أنشأ بموجب المرسومين التنفيذيين 16/04 و 02/05 المؤرخيين في 2004/01/22 و 2005/01/03 على التوالي هذا الصندوق يختص بضمان القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المنخرطة فيه بنسبة 85% من الديون المستحقة، وفوائد في حالة فشل المشروعات الممولة .

- **تعريف خلية القرض المغر –تقرت –** : هي خلية تسهر على تطبيق تعليمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المغر في إطار القانوني لها تقدم سلفات مالية بدون فائدة لفائدة الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط معينة .
  عدد عمالها 03 (يتمثل في 02 مرافقين و 01 مكلف بالدراسات المحاسبية و الجبائية)

الفرع الثاني : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المغر .

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المغر في إطار القرض المغر حسب الصيغ للتمويل الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر .

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000دج إلى 100000	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%03	%97	-	%10
	الأصناف الأخرى	%05	%95	-	%20
من 100000دج إلى 400000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة.	%03	%70	%27	%10
	الأصناف الأخرى	%05	%70	%25	%20
30000دج	شراء مواد أولية	%10	-	%90	-

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار القرض المصغر ،والتي تتمثل في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب أخر التعديلات .

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000	- جميع الأصناف - (شراء مواد أولية)	% 0	-	%100	-
1000000	- الأصناف الأخرى - الذي ينشط في منطقة خاصة	%1 %1	%70 %70	%29 %29	%20 %05

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

- **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية فهي تقدم على ثلاث مراحل :**

- **مرحلة الانجاز: الإعانات المالية** فهي تشمل قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة لصاحب المشروع، والتخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي حيث تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط كما في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05) – تخفيض معدلات الفائدة حسب الموقع ونوع النشاط

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية(الفلاحة،الري،الصيد البحري)	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

أما الامتيازات الجبائية : فهي تشمل، الإعفاء من TVA على معدات التجهيز التي تدخل في انجاز المشروع، تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة لمؤسسات.

- **مرحلة الاستغلال:**

الامتيازات الجبائية تكون (03) سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وفي حالة تعهد صاحب المشروع بتوظيف (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة تمدد فترة الإعفاء لمدة (02)سنتين وتتمثل هذه الامتيازات في الإعفاء الكلي من IBS،IRG،وTAP، الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات، الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ.

- **استثمار التوسع:**

يتعلق استثمار التوسع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تسعى إلى توسيع قدراتها الإنتاجية، وحتى تستفيد المؤسسات من مزايا استثمار التوسع يجب توفر مايلي :

- تسديد 70%من القرض البنكي ، أو تسديد كامل القرض في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل.
- تسديد 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

في ما يخص التمويل: فتطبق نفس التركيبة المالية حسب نسب التمويل .

➢ **أما في ما يخص الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:** هي نفسها الامتيازات الممنوحة في استثمار الإنشاء

الصيغ الجديدة لتمويل أصحاب المشاريع

ساهمت التعديلات الجديدة التي أدخلتها الحكومة على إجراءات لتسيير القرض المصغر و دعم تشغيل الشباب مؤخرا في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالتين، حيث جاءت هذه التعديلات كما يلي:

- **القرض الإضافي غير المكافئ:** تم إدراج ثلاث قروض جديدة بدون فائدة للبطالين ، جاءت كما يلي:

- **مكاتب جماعية:** هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية ، طبية ، محاماة ...إلخ ، بحيث لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض 1.000.000دج
- **ورشات متنقلة:** هذه الصيغة موجهة إلى حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة متنقلة لممارسة نشاطات كهرباء، التدفئة، ودهن...الخ، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرض يمنح فقط عندما يلجأ صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.
- **أصحاب المشاريع:** هذه الصيغة موجهة إلى الشباب أصحاب المشاريع ، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، حيث يستفيدون من إعانة مبلغ يصل إلى 500.000دج، ويمنح فقط عند اللجوء إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.

الفرع الثالث : أنواع التمويل في إطار جهاز القرض المصغر .

تشرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على ثلاث أنواع هي :

أ. **التمويل الثنائي – مقترض و angem:** سلفة بدون سلفة ممنوحة للمقترض لغرض شراء هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنوا اقتصادي مبسطة وبيان المساهمة .

ب. **التمويل الثنائي – بنك والمقترض** : هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و 250000دج، حسب مستويين .ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (06): الهيكل المالي للتمويل الثنائي .

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائد من طرف الوكالة
المستوى الأول : مبلغ الاستثمار يتراوح 40000دج و250000دج	–	%100
المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار لايتجاوز 1000000	يتحمل مصاريف عملية التمويل مثل الضرائب .	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة .

ج. **التمويل الثلاثي – بنك والمقترض و angem**: هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000دج مجزأ بين المقترض و البنك و الوكالة .حسب نسب المشاركة التالية والتي تتضح في الجدول التالي :

- المساهمة الشخصية للمقترض = 1 % من قيمة المشروع .
- المساهمة الوكالة = 70 % من قيمة المشروع.
- المساهمة البنك = 29 % من قيمة المشروع.

الجدول رقم (07) : الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائد من طرف الوكالة	القرض البنكي
قيمة المشروع لاتتجاوز 1000000.00دج	%1	%29	%70

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة .

المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها .

المطلب الأول : أثر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تمويل المشاريع الاستثمارية .

يكمن دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض في المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية و الحرص على نجاحها من خلال تبني المشاريع ذات الجودة للأشخاص البطالين و الراغبين في العمل ، وذلك في إطار عروضها الخاصة ليتمكن الفرد من إنشاء مشروعه الخاص.

الفرع الأول : تقديم الملف على مستوى الوكالة .

سوف نقوم بتقديم ملف مشروع يتمثل في (نقل حضري) لشاب يبلغ من العمر 30 سنة ، وهذا المشروع من النوع الثلاثي أي يشمل 03 أطراف (المستفيد ، الوكالة ، البنك) ، وكل من هذه الأطراف يتحمل نسبة من المشروع – حسب الجدول رقم (07) .

يمر المشروع على عدة مراحل نذكرها على التوالي :

أولا: مكونات ملف القرض (1000000) لإنشاء مشروع – الملحق رقم (01) .

يتكون ملف القرض المصغر (1000000) من الوثائق التالية :

- 01 وثيقة تعهد مسلمة من الوكالة .
- 02 شهادة ميلاد .
- 02 بطاقة إقامة .
- 02 نسخة من رخصة السياقة .
- 02 من نسخة من الدبلوم .
- 02 الفاتورة الشكلية للعتاد .
- 02 الفاتورة الشكلية لتأمين للعتاد .

يتم استقبال الملفات في الخلية وذلك حسب يومي الاستقبال الأحد/ الثلاثاء ،وكانت السيارة من النوع BID (QCJ (7150 وسعرها 947196.11ج وقيمة التأمين 32435.61 دج ثم بعد ذلك يقوم عمال الخلية بقيام بتحقيق على صاحب الملف في المصالح التالية (cnas ,casnos, ansej,cnac) لتحقيق من وضعيته .

ثانيا : عرض الملف على لجنة التأهيل .

يقوم أحد العمال المكلف بدراسة المشاريع بعرض الملفات المشاريع ذات الوضعية الجيدة على لجنة التأهيل المتكونة من المدير الولائي و مرافقين دوائر الولاية للقرض المصغر والذين يمثلون الوكالة مع طاقم من أعضاء البنوك التجارية ومن خلال هذه اللجنة يتم مناقشة المشاريع واختيار البنوك المشاريع التي سوف يتحملنا نسبة من تمويلها، حيث تم اختيار هذا الملف من قبل البنك الوطني الجزائري .ملحق رقم يوضح الموافقة البنكية على القرض .

ثالثا: الموافقة على المشروع .

بعد عرض الملفات على لجنة التأهيل تأتي مرحلة الموافقة على المشاريع ، والتي تتم من خلالها مناقشة المشاريع ودراسة جدواها مع أعضاء المكلفة من البنوك التجارية كل منهم يمثل بنكه لاختيار كل بنك المشروع الذي سوف يتم تغطيته في إطار نسب المعمول بها بالنسبة للبنك والوكالة .

الفرع الثاني : طريقة تمويل المشروع على مستوى الوكالة .

يتم تمويل المشروع من طرف الوكالة حسب نسبة القانونية لتحمل المشروع والمتمثل في 29 % (حسب الجدول رقم 04)

وقبل الشروع في توضيح كيفية تمويل المشروع نقوم بتوضيح الالتزامات التي تأتي على عاتق المستفيد .

1- يجب على المستفيد تحمل نسبة من المشروع إضافة إلى بعض المصاريف الناتجة جراء قيام المشروع فمنها المصاريف الجبائية ومصاريف مديرية النقل التي سوف يستفيد من خلالها رقم لسيارة الأجرة .
2- تحمل نسبة من المشروع أو ما يسمى بالمساهمة الشخصية ، وطريقة حساب هذه النسبة تتمثل في :

- قيمة المشروع الاجمالية = 979631.72دج .هي عبارة عن :

القيمة الإجمالية لثمن السيارة + القيمة الإجمالية لسعر تأمين السيارة .

979631.72 =32435.61+947196.11دج

- المساهمة الشخصية : 1 % = 9796.32دج .هي 1% من القيمة الإجمالية للمشروع .

979631.72× 1 %= 9796.32دج

كل هذه المعلومات تتضح بشكل كبير في **الملحق رقم(02)**

وليس هذا فقط بل يتحمل كذلك قيمة ضمان المشروع التي يتم دفعها من خلال صندوق الضمان المشترك التي تضمن للمستفيد حق قيمة ونجاح عملية المشروع .وهي عبارة عن مبلغ تتراوح قيمته ما بين 18000.00و 21000.00 على حسب قيمة المشروع .

- مساهمة الوكالة : تتمثل في تحمل نسبة 29بالمئة من قيمة المشروع ، وتحسب كالتالي : **الملحق رقم (05)**

29 %من القيمة الإجمالية للمشروع = 979631.72×29 % = 284093.20دج .

وبناء على هذه المساهمة تقوم الوكالة بإعداد جدول إهتلاك القرض(**ملحق رقم 03)** لتتبع كيفية استرجاع القرض و تعرف على الشروط المفروضة من خلاله .

- إعطاء الأمر بالدفع نسبة من ثمن المشروع بشيك .**ملحق رقم (09،10)**

الفرع الثالث: طريقة تمويل المشروع على مستوى البنك .

يقوم البنك المكلف بالموافقة بتحمل نسبة من المشروع تتمثل في 70 % من القيمة الإجمالية للمشروع تحسب كالتالي

- مساهمة البنك تتمثل في :

979631.72× 70%=685742.204 دج **الملحق رقم (05)**

- القرض البنكي الممنوح من طرف وكالة للبنك الوطني الجزائري ،بفوائد منخفضة ،والمحدد بنسبة 70% من التكلفة الاجمالية للمشروع المؤهل .685742.20
- إعطاء الأمر بتسديد القيمة .من خلال شيك مسلم للمستفيد من طرف البنك . **الملحق رقم (11)**

الفرع الرابع : تقييم نشاط الوكالة.

1- تقييم نشاط الوكالة من 2007/01/07 إلى 2015/12/31.

حصيلة السلف الممنوحة :كان العدد الإجمالي للسلف الممنوحة بدون فائدة خلال الفترة (2007- 2015) يقدر ب 4101 ملف .مقسم حسب السلف التالية (40000، 250000، 1000000).

الجدول رقم (08): حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب قطاعات النشاط و حسب جنس المستفيد (2007– 2015) .

حسب قطاع النشاط			حسب جنس المستفيد		
البيان / القطاعات	عدد السلف	النسبة المئوية		عدد السلف	النسب المئوية
الصناعات التقليدية	2135	%52,06	الرجال	1700	%41,45
الصناعة	660	%16,09	النساء	2401	%58,55
الخدمات	181	%4,41	–	–	–
الفلاحة	666	%16,24	–	–	–
البناء والأشغال العمومية	459	%11,20	–	–	–
المجموع	4101	%100	المجموع	4101	%100

المصدر : من إعداد الطالبة حسب معطيات الوكالة

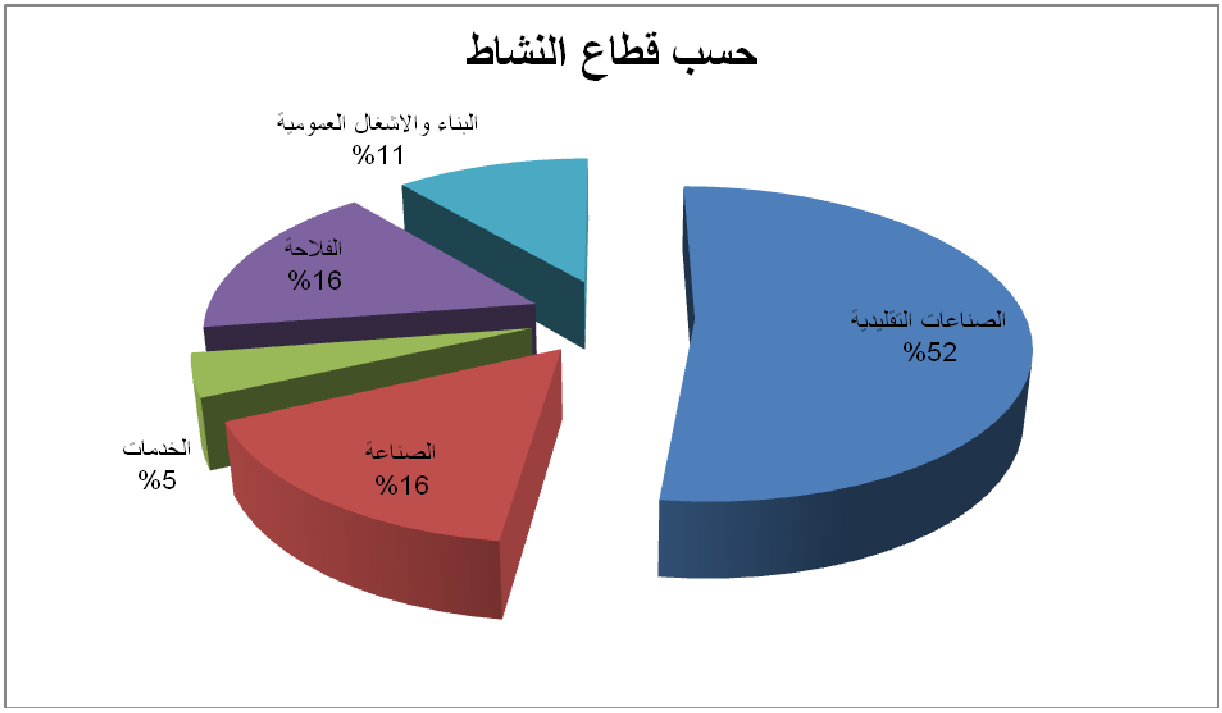

الشكل رقم (03) : يوضح حصيلة السلف الممنوحة موزعة حسب قطاع النشاط .

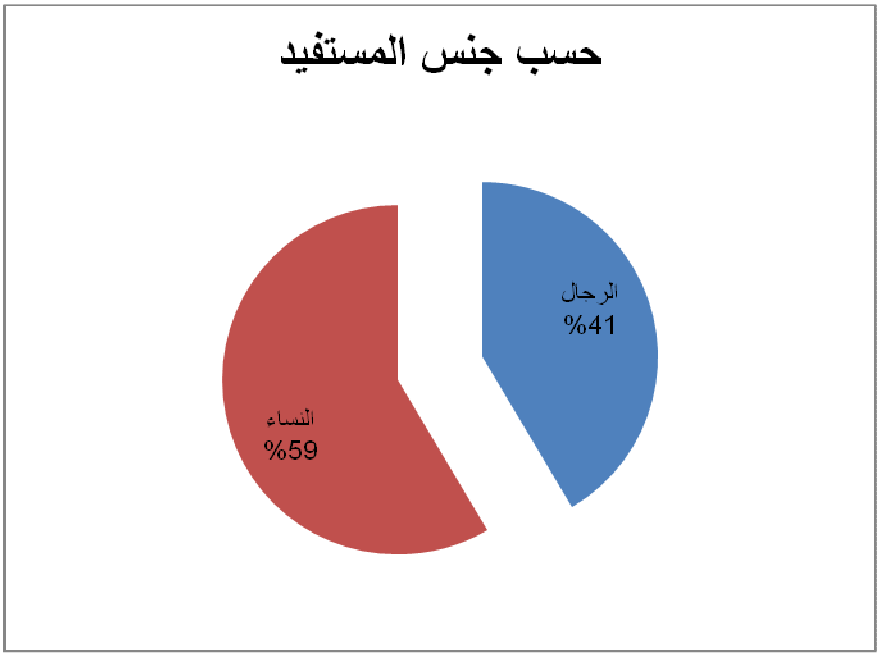

الشكل رقم (04) : يوضح حصيلة السلف الممنوحة والموزعة حسب جنس المستفيد

نلاحظ من الجدول رقم (08) والشكلان (03) و(04) : إن تمويلات تتوزع حسب القطاعات النشاط ، فتأخذ الصناعات التقليدية حصة الأسد ، حيث قدرت نسبة تمويلها 52,06% من مجموع التمويلات ، 16,09% لتمويل الصناعة .

و نسبة تمويل الخدمات والفلاحة والبناء كانت على التوالي 4.41 % ، 16.24 %،11.20 % مما نستنتج أن الوكالة تساهم بشكل كبير في تنمية هذه القطاعات . أما بالنسبة تمويل حسب جنس المستفيد فنجد أغلب تمويلات القرض المصغر تذهب لتمويل مشاريع المرأة .حيث قدرت نسبة تمويل النساء ب 58.55 % مقارنة بالنسبة الرجال التي تقدر ب 41.45%

كما يمكن توزيع السلف الممنوحة بدون فوائد إلى:

- لشراء المواد الأولية قدر ب 2448 ملف سلفة.
- السلف الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع قدر ب 1653 ملف سلفة .

حصيلة نشاطات angem فرع دائرة تقرت :

تشير تقارير الوكالة إلى ارتفاع عدد الملفات المودعة على مستوى مصالحها منذ إنشائها عام 2007 إلى غاية نهاية 2015 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09) عدد الملفات المودعة من 2007 إلى غاية 2015/12/31 .

عدد الملفات المودعة	4101	**النسبة**
عدد الملفات المؤهلة	1975	%48.15
عدد الملفات الممولة	2126	%51.85

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات المقدمة من الوكالة .

من خلال الجدول رقم(08) تكشف الأرقام عن إيداع 4101 ملف من بينها 1975 ملف مؤهل، كما بلغ عدد المشاريع الممولة 2126 ملف من بينها 882 ملف تمثل حصة المرأة من المشاريع الممولة.

أما بالنسبة للملفات التي تمول من طرف البنوك تشمل على التمويل الوكالة والبنك ،فكانت حصيلتها كالتالي :

الجدول رقم (10) توزيع الملفات الممولة من طرف البنوك سنة2015 .

البيان	**عدد الملفات**	**النسبة**

BADR	29	
BDL	19	
BEA	37	%45.65
BNA	28	
CPA	13	
مجموع الملفات الممولة من طرف البنوك	126	
مجموع الملفات الممولة من طرف ANGEM	150	% 54.35
المجموع الكلي	276	% 100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

يوضح لنا الجدول رقم (10) أن عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة قد بلغ 150 ملف، في حين بلغ عدد المشاريع المصادق عليها من قبل المؤسسات البنكية 126 عملية، حيث نستنتج أن تمويل المشاريع من طرف البنوك ضئيل مقارنة بالمشاريع التي تمول على مستوى الوكالة ، ولربما ذلك يرجع إلى إجراءات التعقيدية التي تفرضها البنوك جراء التعاقد معها .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج .

1- يتمثل العائق الرئيسي المتعلق ب angem في نموذج التسيير حيث تتبع الوكالة منذ نشأتها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة ،حيث تم وضع تنسيقات استحدثت تدريجيا بهدف تسيير الجهاز فحسب .

2- إن الجزائر توفر برامج تمويل مدعمة من طرف الدولة لكنها مرتبطة بالبنوك المالية مما ينتج عن ذلك بيروقراطية وغياب الشفافية، وصعوبة سيرورة مراحل المشروع .

3- الجانب الديني ، القرض المصغر سلفة بدون فوائد بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، أما للبنوك التجارية والتي سوف تمول نسبة من القرض تعمل بالنظام الربوي.

4- إن القرض المصغر يساهم بشكل كبير للحد من البطالة خاصة فئة النساء اللواتي يتقن الحرف والصناعات التقليدية .

5- القبول الهائل للملفات الطالبين قروض من الوكالة من النوع التمويل الثنائي ينتج عن ذلك عدم وجود غطاء مالي كافي للتمويل المشاريع .

6- عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما يؤثر سلبا على العديد من المشاريع ذات التمويل الثلاثي .

7– نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها .

8– من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلبات على القروض أو ملائمة كل الجمهور ، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع .

9– وجود فئة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في أجالها المحددة .

10– صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية ،مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر مؤسسات التمويل المالي أو ما يسمى بالبرامج التمويل المدعمة من طرف الدولة (angem ,cnac, ansej) على تمويل المشاريع الاستثمارية ، ومن خلال إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة –تقرت– حيث تناولت معالجة الإشكالية المطروحة لدراسة هذا الموضوع .

يتبن لنا من خلال هذه الدراسة أهمية مؤسسات التمويل المالية وعلاقته بمشكلات الفقر والبطالة و الإقصاء المالي التي تعانيها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل،وبدون شك فإن التفكير الجدي في أساليب تطوير التمويل في الجزائر المقترحة ضمن هذه الدراسة سيكون لها آثارا هامة وإيجابية على التقليل من مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء المالي في سياق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.حيث أن angem تلعب دورا هاما من بين هذه البرامج في المساهمة في تقليل من مشكلة البطالة و ذلك من خلال عرض مشاريع تنموية تساعد في تحسين مستوى الفرد ، و يعتبر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث يسمح للفئة المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم ،وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول.

نتائج اختبار الفرضيات :

أ. بالنسبة للفرضية الأولى : هي المؤسسات التمويل المالي angem ;ansej ; cnac هذه المؤسسات تسمى بمؤسسات التمويل المالي أو المصرفي ، وتسمى أيضا بالبرامج التمويل المالي المدعمة من طرف الدولة وهي مسؤولة على تقديم قروض لصالح الأشخاص التي تتوفر فيهم الشروط ، وتبني المشاريع الاستثمارية لمساهمة الفرد لتحسين مستواه المعيشي ، وتحقيق التنمية الاقتصادية .

ب. بالنسبة للفرضية الثانية : المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية والمالية ، وتهدف إلى امتصاص شريحة كبيرة من البطالين من خلال توفير مناصب شغل جراءها .تعتبر المشروع الاستثماري تجسيد لعملية استثمارية من مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية ،والمالية تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات ، كما تساهم تشغيل الطاقات العاطلة من خلال توفير مناصب شغل من خلالها .

ج. بالنسبة للفرضية الثالثة : يتمثل أثرها في البرامج التشغيل الممولة من قبل الدولة وكذا البرامج المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية و ذلك من خلال تقديم قروض بدون فائدة أو بمعدل فائدة متدني بالإضافة إلى ذلك توفير مناصب الشغل . يتمثل أثرها في مساهمة هذه المؤسسات في تقليل من حدة البطالة وزيادة المردودية . وذلك من خلال تقديم قروض بدون فائدة أو المساهمة بنسبة من المشروع .

التوصيات :

- ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد للتمويل المصغر و المحافظة عليه.
- تشجيع البنوك الخاصة للمشاركة في التمويل المصغر ، وذلك لحرص على تسديد السلفات في وقت المحدد.

- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية ، بحيث تصبح عملية المعالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع .
- إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر،بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية.
- إقامة فروع مستقلة و متخصصة في التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية.

أفاق البحث :

في هذا البحث حاولنا إعطاء صورة مفصلة على برامج تمويل الممولة من طرف الدولة angem ;ansej ; cnac و تعرف على المشاريع الاستثمارية التي تمول من قبل هذه المؤسسات .

في سياق هذه الدراسة التي قمنا بها في جانب أثر تمويل المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الاستثمارية تبرز عدة مواضيع تتطلب البحث على الإشكالية الملائمة :

- دور التمويل الأصغر لتمويل المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية .
- مساهمة برامج التمويل في زيادة الناتج الوطني الخام BIP.

قائمة المصادر والمراجع

I. **الكتب :**

1– حسن إبراهيم البلوط ، **إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، لا يوجد بلد النشر 2005.

2– محفوظ جودة وآخرون ، **تحليل وتقييم المشاريع** ، شركة العربية المتحدة للتسويق ،القاهرة 2009 .

II. **البحوث الجامعية :**

أ/ مذكرات الماجستير :

1– بن مسعودة ميلود ، **معايير الاستثمار في البنوك الإسلامية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2008.

2– ميساء حبيب سلمان ، **الآثار التنموية للمشروعات الممولة في ظل إستراتجية التنمية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الإدارة والاقتصاد و الأكاديمية العربية المفتوحة 2009.

3– نمري نصر الدين ، **الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة بوقرة ، بومرداس 2009.

ب/ مذكرات الماستر :

1– الحاج قويدر فاطمة ، **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة cap–ti للخدمات الاستثمارية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

2– خالدي خميسة وأخرون ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة الفلاحة والتنمية الريفية** مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة منتوري قسنطينة 2011.

3– سلفاوي بدرة ، **فعالية سياسة التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة المؤسسة الو نية للتنقيب** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011.

III. **المداخلات :**

1- برجومة عبد الحميد وآخرون ، **دور المشروعات الصغيرة الممولة في ظل أليات دعم تشغيل الشباب للقضاء على البطالة** ، مداخلة ، مسيلة 2012.

2- عزيرو راشدة ، **مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر** ، مداخلة ،جامعة ابن خلدون لا توجد سنة النشر .

3- مغني ناصر ، **القرض المصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل** ،مداخلة ، جامعة مُحَمَّد بوضياف ، مسيلة بدون سنة النشر.

IV. المواقع الالكترونية :

1- http://www.cnac.org.dz.

2- http://www.ansej.org.dz.

3- http://www.angem.org.dz.

الملاحق

I-الشروط الخاصة للقرض

I- تسمية النشاط: يخصص القرض المصغر بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة لمزاولة نشاط:.....
نقل حضري.....

II- التكلفة الإجمالية للمشروع : تقدر القيمة الإجمالية للمشروع ب:
- بالأرقام :.....979631.72.....
بالحروف..... **تسعمئة و تسعة و سبعون ألفا و ستمئة و واحد و ثلاثون دينار و إثنان و سبعون سنتيم**

III- التركيبة المالية للمشروع: تبعا لآلية القرض المصغر في صيغتها المتعلقة بالتمويلات الثلاثية يساهم في التركيبة المالية للمشروع المذكور أعلاه كل من :

أ/ المساهمة الشخصية للمقاول بنسبة **01 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع و هو ما يمثل :
بالأرقام :.....9796.32.....
بالحروف..... **تسعة آلاف و سبعمئة و ستة و تسعون دينار و إثنان و ثلاثون سنتيم**

ب/ القرض بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة ، المحدد بنسبة **29 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :
بالأرقام :.....284093.20.....
بالحروف..... **مئتين و أربعة و ثمانون ألفا و ثلاثة و تسعون دينار و عشرون سنتيم**

ج/ القرض البنكي الممنوح من طرف وكالة للبنك الوطني الجزائري . بفوائد مخفضة ،المحدد بنسبة **70 %** من التكلفة الإجمالية للمشروع المؤهل و هو ما يمثل :
بالأرقام :.....685742.20.....
بالحروف..... **ستمئة و خمسة و ثمانون ألفا و سبعمئة و إثنان و أربعون دينار و تسعة عشر سنتيم**

IV - تاريخ بدء استهلاك القرض:.....

V - تسديد القرض:

01- مدة تسديد القرض: يسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى ثلاث(03) سنوات.

02- تاريخ تسديد أول قسط: يسدد القسط الأول من القرض بعد ثلاثة (03) أشهر من تاريخ تسديد القسط الأخير من القرض البنكي.

03- أجال استحقاق أقساط القرض : تسدد الأقساط المستحقة دوريا **كل ثلاث (03) أشهر**، وذلك وفق لأجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض.

04- قرض يسدد لدى الوكالة البنكية:.....البنك الوطني الجزائري.....

05- رقم الحساب البنكي (أو البريدي) المخصص لتسديد القرض :.....52 009460300300678 001.....

105) ألحق أ1

I-موضوع دفتر الشروط:

بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قرضا مصغرا وفقا للشروط الخاصة و العامة المذكورة أدناه و الذي يحدد كذلك جميع الامتيازات و الإعانات الممنوحة للمقاول و الالتزامات التي تقع على عاتقه في إطار استفادته من هذا القرض.

II- التعريف بالمقاول و بالمشروع:

01-التعريف بالمقاول:

اللقب :.....[redacted].....الاسم:.....[redacted].....

اللقب الأصلي:.....

المولود (ة) بتاريخ :.....[redacted].....ب .....[redacted]..... ولاية تقرت.....

ابن :.....[redacted].....و.....[redacted].....

الساكن ب.....[redacted].....

تقرت.....

الرقم التعريفي للمقاول (Identifiant) : .....**300700014198601181**.....

02-التعريف بالمشروع:

طبيعة المشروع: .....نقل حضري.....

تسجيل أو اعتماد النشاط : المركز الوطني للسجل التجاري☐ ، غرف الفلاحة ☐ ، غرفة الحرف و الصناعات التقليدية☐ ، أخرى☐:..... بطاقة حرفي.....

رقم تسجيل النشاط :..... 2014/975.....

.....الحاصل على البطاقة الجبائية رقم : .....198630070001444.....

عنوان ممارسة النشاط:..... كتلة 370 رقم 06 سكنات 182 بني يسود تبسبست.....تقرت.....

شهادة التأهيل و التمويل رقم :.....792..الصادرة يوم:.... 2014/11/27 عن تنسيقية ولاية:.....ورقلة.....

إشعار بالإعانات و الامتيازات الممنوحة رقم:.....175.....الصادر يوم:.....2015/08/03.....عن تنسيقية ولاية:...ورقلة.....

إشعار بالموافقة البنكية رقم:.....792.....الصادر يوم: .....عن الوكالة البنكية: البنك الوطني الجزائري وكالة 941 تقرت..... بتاريخ:..... 2015/02/19

عقد الانخراط في الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة رقم :902.....الصادر يوم:.....2015/03/08.....

عن ممثل الصندوق في ولاية:.....ورقلـــــــــــــــة.....

الملحق رقم (04)

وزارة التضامـــن الوطـــني و الأســـرة و قضايا المرأة
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ANGEM

الفرع الجهوي : ..... ورقلـــــــــة
Antenne Régionale: ..... ورقلـــــــــة

تنسيقية ولاية: ..... ورقلـــــــــة
Coordination de : ..... ورقلـــــــــة

دفتر الشروط المتعلق بالقرض بدون فوائد الموجه لتمويل المشروع المؤهل من طرف الوكالة

رقم.....175.....

الملحق رقم (03)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
SOCIETE PAR ACTIONS
au Capital de 41.600.000.000 D.A.

Siège Social :
8, Bd. Ernesto "Che" Guevara ALGER

Touggourt 19 Février 2015

V/REFERENCE : 218/15
(A rappeler dans la réponse)

N/REFERENCE :
N.B. Ne traiter qu'une opération par lettre

....., le .....

Monsieur : [redacted]
Bloc [redacted]
Entré 01 Beni Assouad Tebesbest W.Ouargla

Objet : A/S de votre demande de financement
Micro Crédit en Activité de Taxi Service.

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une micro entreprise
Nous avons le plaisir de vous informer que notre banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé:

1. CMT 685.742.20 DA.
2. Durée 08 huit années
3. (03) Trois années de différé de remboursement
4. Le paiement des intérêts bénéficie d'un différé d'une année.
5. taux d'intérêt bonifié à 100%.
6. Echéancier de remboursement sur dix (10) semestre.

Pour la libération de ce crédit vous devrez aussi compléter votre dossier, en présentant les documents suivants:

A Priori :

1. versement de votre apport personnel.
2. virement du PNR ANGEM.
3. Présentation du contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée de crédit bancaire;
4. Présentation de l'ordre d'enlèvement de chèques, délivré par l'ANGEM de 30% à la commande et de 70% à la livraison ou à la présentation d'une attestation de disponibilité des équipements.

Une copie est transmise au préalable par l'ANGEM à la banque .

5. Une copie légalisée de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phrase réalisation, en création .
6. D'une copie légalisée du cahier des charges;

A Posteriori

7. Nantissement Des équipements au 1er rang au profit de la banque et au 2ème rang au profit de l' ANGEM.
8. Assurance tous risques subrogée au profit de la banque au 1er rang et à l' ANGEM au 2ème rang.
9. Une Copie de la décision d'octroi des avantages au titre de l'exploitation délivrée par les services d'ANGEM.

Une fois effectué le virement du prêt non rémunéré accordé par ANGEM et signature de la convention du prêt avec notre banque, un chèque de banque subordonné à l'ordre d'enlèvement établi par l'antenne de l' ANGEM vous sera remis.

La durée de validité de cet accord est fixé à une année renouvelable, à compter de la date de sa notification.

Le Directeur d'Agence.
Mr R. SADOUDI

102) 81 Gth1

P.P. 9 - Imp. BNA

KIV Concessionaire

gé au capital social de 138 000 000 00 DA

gent Agrée

URL AUTO SUD

FOTON

Cite Tenoudi Tagzout EL OUED Tel :032 20 41 44 Mob :0550 67 81 87 0560 02 50 23

BENEFCIARE

Nom et prénom [redacted]

Adresse : - **TOUGGOURT**

N° de commande : 003721

Date de la commande : 10/01/2016

FOURNISSEUR

Succursale : EURL KIV

AAD : EURL AUTO SUD

V.P

Marque / Modèle / Type : **QCJ 7150**

Couleur :

N° Châssis : **F5E0104697**

N° D'immatriculation : **29077 00 23**

A REMPLIR IMPERATIVEMENT

Date de livraison	Kilomètres	Heure
10/01/2016	00 km	11.00

Observations :

NEANT

Je soussigné à (nom, prénom et qualité) : **ZERROUAK AMEUR**

Après les procédures d'usages, la vérification des documents réglementaires et vérification du véhicule, atteste que la livraison répond parfaitement aux conditions de la commande.

Fait à EL OUED le 10/01/2016

Le client

EURL AUTO SUD

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE
ET LA CONDITION DE LA FEMME
AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CRÉDIT

Antenne Régionale : OUARGLA
Coordination de wilaya : OUARGLA

O.E : N°. D.E.F/2015 le.....

ORDRE D'ENLÈVEMENT

Banque : BANQUE NATINALE D'ALGERIE

Agence : BNA 941 TOUGGOURT

Suite à la notification N° : **218/2015**de votre accord de financement à Monsieu[redacted]
en date du **19/02/2015** relative à la demande de crédit se rapportant à l'activité
TAXI SERVICE et après levée de toute les réserves, il vous est demandé d'établir le(s) chèque(s) à l'ordre des fournisseurs retenus, pour un montant représentant **30 % de la commande.**
Le cheque relatif à l'assurance tous risques, sera libéré à 100 % après acquisition des équipements.

N°	*Fournisseur*
01	**FOTON** **KIV CONCESSIONAIRE** **CITE TEHOUIDI TAGZOUT EL-OUED** **RC : 02B0363379** **NIF : 000223036337985** **ART : 23017430106** **TEL : 032 20 4144** **MOB : 05506781 87/ 056002 50 23**

Lui permettant la réalisation des travaux d'agencement et d'installation, ainsi que l'acquisition des équipements prévus dans la liste programme destinée à la réalisation de son projet et conformément à la structure d'investissement arrêtée et retenue par l'ANGEM.
Le présent ordre d'enlèvement est établi pour servir et valoir ce que de droit.

Le Directeur d'agence de Wilaya

(09) ē dk1

حرر في ..... بـ .....

المقاول: " قرأت ووافقت عليها."

المدير الولائي:

الاسم و اللقب:

[redacted]

للمصادقة لدى البلدية

الملحق رقم (08)

06- اهتلاك القرض : يلتزم المقاول بتسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة وفق جدول الاهتلاك التالي:

	تاريخ تسديد القسط	القيمة الحالية القرض	مبلغ القسط المستحق	القيمة المتبقية للقرض
01	03-08-2023	284,093.20د.ج.	23,674.43د.ج.	260,418.77د.ج.
02	03-11-2023	260,418.77د.ج.	23,674.43د.ج.	236,744.33د.ج.
03	03-02-2024	236,744.33د.ج.	23,674.43د.ج.	213,069.90د.ج.
04	05-05-2024	213,069.90د.ج.	23,674.43د.ج.	189,395.47د.ج.
05	05-08-2024	189,395.47د.ج.	23,674.43د.ج.	165,721.03د.ج.
06	05-11-2024	165,721.03د.ج.	23,674.43د.ج.	142,046.60د.ج.
07	05-02-2025	142,046.60د.ج.	23,674.43د.ج.	118,372.17د.ج.
08	08-05-2025	118,372.17د.ج.	23,674.43د.ج.	94,697.73د.ج.
09	08-08-2025	94,697.73د.ج.	23,674.43د.ج.	71,023.30د.ج.
10	08-11-2025	71,023.30د.ج.	23,674.43د.ج.	47,348.87د.ج.
11	08-02-2026	47,348.87د.ج.	23,674.43د.ج.	23,674.43د.ج.
12	11-05-2026	23,674.43د.ج.	23,674.43د.ج.	0.00د.ج.

II-الشروط العامة للقرض

I-مبلغ القرض :
بموجب دفتر الشروط هذا، تمنح وكالة القرض المصغر للمقاول قرضا مصغرا بدون فوائد في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة و المخصص لانجاز المشروع المؤهل لديها دون سواه .

II-موضوع القرض :
يدخل القرض المصغر بدون فوائد الممنوح من طرف الوكالة للمقاول بموجب دفتر الشروط هذا، في التركيبة المالية التي ستمكن المقاول من إنشاء مشروعه المحدد في الشروط الخاصة دون سواه.

III-الرسوم و العمولات:
يتحمل المقترض (المقاول)جميع الرسوم و العمولات المتعلقة بإجراءات و استخدام القرض ، كذالك الأمر بالنسبة للرسوم و العمولات الأخرى التي قد تضاف بموجب القوانين و التشريعات .

IV- المزايا و الإعانات الممنوحة للمقاول:
يستفيد المقترض من جميع الإعانات والامتيازات الجبائية التي تمنح له بموجب القوانين و التشريعات السارية المفعول و ذلك في إطار جهاز القرض المصغر.

V- تسديد القرض :
يتم تسديد القرض بدون فوائد على شكل أقساط كل ثلاث (3) أشهر، **دون تجاوز اليوم الخامس من الشهر التالي** إلى غاية التسديد الكلي للقرض طبقا لآجال التسديد المحددة.
- يتم تسديد مبلغ كل قسط في الحساب الخاص بالوكالة و المحدد في الشروط الخاصة.
- يستطيع المقاول أن يتحرر كليا أو جزئيا من مبلغ القرض قبل انقضاء الآجال المتفق عليها على أن تنتزع القيمة المدفوعة مسبقا من قيمة الأقساط الأخيرة.

VI- التزامات المقاول:
يلتزم و يتعهد المقترض (المقاول) بمايلي :

1- فيما يخص الضمانات:

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:

(07)

- الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات و المعدات و المركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بعد درجة البنك.
- تفويض تامين متعدد الأخطار على الآلات و المعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.
- تفويض تامين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- اكتتاب و تسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثل كل سند لأمر قيمة القسط و آجال استحقاقه.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تامين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار منها المتعلقة بالحصول و نقل و تسليم هذه الأملاك إلى غاية مكان استعمالها و تركيبها.
- تجديد وثائق التامين بانتظام عند انقضاء آجال صلاحياتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر.

-2-فيما يخص تنفيذ المشروع :
يلتزم المقاول عند تنفيذ مشروعه بمايلي :
- تنفيذ المشروع بالهمة و الفعالية المطلوبتين وفق التوجيهات المقدمة من طرف الوكالة.
- تحمل كافة المصاريف و الأعباء المتعلقة بتنفيذ المشروع و الخارجة عن التزامات القرض.
-تخصيص كل العتاد و التجهيزات الممولة بواسطة هدا القرض لتنفيذ المشروع دون سواه.

3- فيما يخص مراقبة القرض المصغر
من اجل تمكين الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر من مراقبة استعمال القرض يلتزم المقاول بمايلي :
-تقديم جميع التقارير و الوثائق التي ترى الوكالة أنها ضرورية.
- تقديم بيان جدول الخزينة دوريا.
- تسهيل المهمة لجميع ممثلي الوكالة عند قيامهم بمعاينات ميدانية.
-حفظ وتقديم جميع الوثائق اللازمة لمتابعة سير المشروع و التي من خلالها تبين كيفية استغلال القرض سواء في اقتناء العتاد و التجهيزات، السلع و الخدمات أو كل وثيقة توضح استعمالات القرض.

4- فيما يخص تسديد القرض:
يلتزم المقترض بتسديد مبلغ القسط في تاريخ الاستحقاق المدون في سندات لأمر و المبين أعلاه في جدول اهتلاك القرض ووفقا للشروط الخاصة المذكورة أعلاه .

VII- أحكام ختامية:
باستثناء حالة القوة القاهرة يترتب عن إخلال أو عدم تنفيذ المقترض (المقاول) لإحدى الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا، ، السحب الكلي للإعانات و الامتيازات الجبائية الممنوحة له، كما يترتب عن ذلك مطالبة الوكالة بالمبلغ المتبقي من القرض كاملا يستحق فورا في دفعة واحدة ، و ذلك عند الحالات التالية :
1-عدم الامتثال لأحكام المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا.
2- في حالة عدم صحة البيانات المقدمة من طرف المقترض(المقاول).
3- استعمال القرض لأغراض غير أغراضه الأصلية.
4- تغيير الوضع المالي و القانوني للمقترض(المقاول) أن كان من شانه أن يؤثر على تسديد القرض .
5- دفع تكاليف لم يصرح بها المقاول في إطار انجاز المشروع المحدد بموجب دفتر الشروط هذا.
6- في حالة تعرض الأملاك المخصصة لضمان للهلاك أو إتلاف بسبب المقترض.
7- في حالة البيع الودي أو القضائي لأملاك المقترض محل الضمان.
8- في حالة أي متابعة للمقترض بسبب نشاطات غير مشروعة قد تؤدى إلى المصادرة الكلية أو الجزئية للممتلكات الممولة من طرف البنك و الوكالة الوطنية للقرض المصغر.
9- في حالة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة دون الموافقة المسبقة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
10- في حالة وفاة المقاول المقترض و رفض الورثة تسديد المستحقات المتبقية.

VIII-الاختصاص القضائي:
كل النزاعات التي قد تنشا عن تنفيذ دفتر الشروط هذا، أو تفسيره ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة إقليميا.

IX- الموطن المختار:
لتنفيذ دفتر الشروط هذا، و توابعه، اختار الطرفان موطنا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة أعلاه. و الذي يمكن مخاطبتهم فيها قانونا عند الاقتضاء .

ملحق 1 06/21

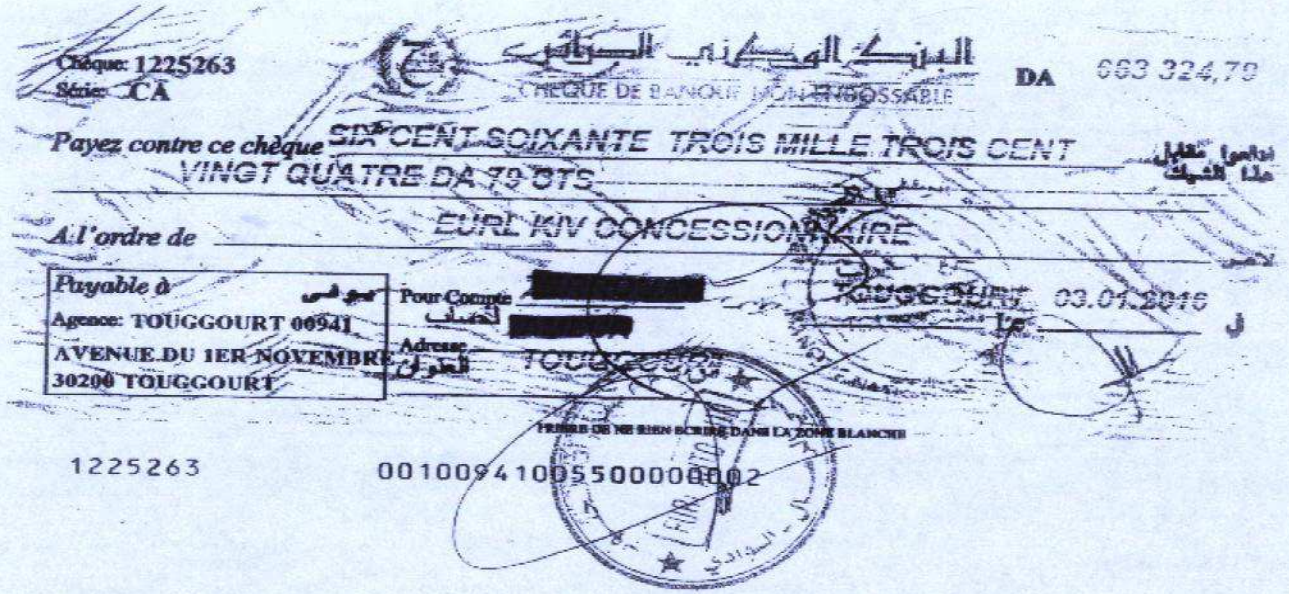
Chèque: 1225263
Série: CA

البنك الوطني الجزائري
CHEQUE DE BANQUE INFALSIFIABLE

DA 663 324,79

Payez contre ce chèque SIX CENT SOIXANTE TROIS MILLE TROIS CENT VINGT QUATRE DA 79 CTS

ادفعوا مقابل هذا الشيك

A l'ordre de EURL KIV CONCESSIONNAIRE

Payable à
Agence: TOUGGOURT 00941
AVENUE DU 1ER NOVEMBRE
30200 TOUGGOURT

Pour Compte [redacted]

Adresse TOUGGOURT

TOUGGOURT 03.01.2016

1225263

00100941005500000002

(illegible)